السلطان قابوس يرعى العرض العسكري احتفاء بالعيد الوطني الـ٣٦ للسلطنة

نزوى / العمانية:
حضر صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان القائد الأعلى للقوات المسلحة عصر أمس العرض العسكري الذي أقيم على ميدان الاستعراض بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة في ولاية نزوى بالمنطقة الداخلية وذلك بمناسبة احتفالات السلطنة بالعيد الوطني السادس والثلاثين المجيد.

ولدى وصول جلالة السلطان قابوس إلى ميدان الاستعراض تشرف باستقبال جلالته معالي الفريق أول علي بن ماجد المعمري وزير المكتب السلطاني ومعالي السيد بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع ومعالي الفريق مالك بن سليمان المعمري المفتش العام للشرطة والجمارك والفريق الركن أحمد بن حارث بن ناصر النبهاني رئيس أركان قوات السلطان المسلحة.

بعد ذلك عزفت الموسيقى العسكرية السلام السلطاني وأطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة تحية لمقدم جلالته كما أدت طوابير العرض التحية العسكرية.

رئيس الوزراء الكويتي يؤكد دعم وتشجيع الدولة للقطاع الخاص في جميع مجالاته

الكويت /(كونا):
أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح أمس أن " دولة الكويت تحت قيادة سمو الأمير حفظه الله تشجع القطاع الخاص بجميع مجالاته وتدفعه إلى المزيد من النجاح والرخاء ".

وقال سمو الشيخ ناصر بمناسبة حلوله ضيف شرف في الاحتفال الذي أقامته شركة طيران (الجزيرة) ضمن احتفالاتها بمرور عام على انطلاقتها أن "أكبر دليل على الدعم الذي تقدمه الحكومة للقطاع الخاص هو ما وصل إليه طيران الجزيرة الآن من نجاحات خلال فترة وجيزة حيث تجاوز عدد مسافريها نصف مليون مسافر من انطلاقتها حتى الآن".

وأوضح أن دخول القطاع الخاص في مجال الطيران يؤكد ان الشركات الوطنية الكويتية تقتحم قطاعات جبارة مشيدا بجهود مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة وكافة العاملين فيها لما قاموا به من عمل مميز.

وعبر سمو الشيخ ناصر عن أمنياته بالمزيد من النجاح والرخاء لطيران الجزيرة ما يعطي دفعة قوية للاقتصاد الكويتي في مجال النقل .

ووقع سمو رئيس مجلس الوزراء على أحد محركات طائراتها (ايرباص ايه ٣٢٠) في إشارة منه إلى دعم شركة طيران الجزيرة .

التحضير لانعقاد الدورة الـ٢٧ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي

الرياض /قنا:
تعقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض يوم /الثلاثاء/ القادم الدورة /١٠١/ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التحضيرية للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي ستعقد بالمملكة العربية السعودية في التاسع والعاشر من شهر ديسمبر القادم.

وقال سعادة السيد عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون في تصريح له أمس أن المجلس سيناقش العديد من الموضوعات التي تتعلق بمسيرة المجلس والسبل الكفيلة التي تدعم وتعزز هذه المسيرة على كافة الأصعدة ومختلف المستويات من خلال استعراض توصيات اللجان الوزارية المختلفة والنظر في المشاريع المستقبلية الكبيرة المشتركة بين الدول الأعضاء إضافة إلى استعراض آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

العطية

وأوضح أن المجلس الوزاري سينظر خلال دورته التحضيرية في العديد من المواضيع المتعلقة بمسيرة المجلس كسير العمل في الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والبرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وموضوع الربط المائي بين دول المجلس ومشروع سكة الحديد بين دول المجلس وكذلك موضوع العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية وموضوع العمالة الوافدة وآثارها على ديمغرافية دول المجلس إضافة إلى موضوع مد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم.

هل تكون المرأة البحرينية الحصان الرابح في الانتخابات المقبلة

المنامة / بنا :
على أعتاب الاستحقاق الانتخابي لعام ٢٠٠٦ تتطلع المرأة البحرينية التي تشكل بحسب أخر البيانات الإحصائية حوالي ٤٩٫٥ بالمائة من مجموع سكان مملكة البحرين إلى مجلس نيابي جديد يأخذ أعضاؤه على عاتقهم مهمة تحقيق جملة من المطالب يأتي في مقدمتها إصدار قانون التقاعد المبكر للنساء وتحسين المستوى المعيشي وإصدار قانون الأحوال الشخصية وتمكينها من حضانة الأبناء بشكل أكبر وتقليل ساعات العمل.

فالمرأة البحرينية تمثل قوة تصويتية كبيرة تتعدى الناخبين من الرجال بفارق ١٠٣٠ صوتاً اذ يبلغ عدد الناخبات على مستوى محافظات المملكة الخمس ١٤٨٣٥٨ ناخبة أما الناخبون الذكور فعددهم ١٤٧٣٢٨ ناخباً ومن هذا المنطلق فان إعلاء مطالبها ضمن أولويات برامج المترشحين الانتخابية سيكون له أثره عند المفاضلة بين برامج المترشحين وبالتالي تحديد الجهة التي سيذهب إليها الصوت الانتخابي النسائي.

ولعل إدراك أعضاء المجلس النيابي الحالي وصانعي القرار بمملكة البحرين لدور المرأة في انجاز خطط التنمية الطموحة التي اعتمدتها المملكة هو ما مهد الطريق أمامها لإحراز ما وصلت إليه من مكانة متميزة في شتى المجالات اذ يشغل وضع المرأة البحرينية مكانة متقدمة في أجندة الإصلاح في البحرين .

فعلى مدى أربع سنوات عمل أعضاء مجلس النواب على دعم قضايا المرأة وتمكينها من الحصول على حقوقها وفق الصلاحيات الممنوحة لهم اذ تمكن المجلس الحالي من تحقيق عدد من الانجازات للمرأة أبرزها الموافقة على مشروع قانون إنشاء صندوق النفقة والذي أصدره جلالة الملك في ١٧ أغسطس ٢٠٠٥م وتمديد إجازة الوضع من ٣٥ يوماً عمل و٤٥ يوما مع الإجازات إلى ٦٠ يوما عمل و٧٥ يوما مع الإجازات وتمديد وقت الرضاعة من ساعة لمدة ستة شهور إلى ساعتين لمدة سنتين كما أسهم في إصدار عدد كبيرة من القوانين التي خدمت شرائح المجتمع كافة ككادر المعلمين الذي خدم ١٥ ألف معلم ومعلمة وكادر الأطباء والمهندسين والممرضين وغيرها من الكوادر الأخرى التي استفادت منها المرأة البحرينية.

كما تقدم النواب بعدد من الاقتراحات برغبة ومنها الاقتراح برغبة للسماح بوجود مدربات سياقة نساء لتدريب النساء على السياقة تحقيقا للمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة والاقتراح برغبة للسماح للمرأة المنقبة بالسياقة من دون أن تحرر لها مخالفة مرورية باعتباره مطلبا ملحا من فئات كبيرة من شرائح المجتمع ممن يرغبن في السياقة من دون أن يمس حقهن الشرعي في النقاب وقد وافقت الحكومة على هذين الاقتراحين وتم تنفيذهما مما ساهم في التفريج عن شريحة كبيرة جدا من المجتمع كان الحرج الشرعي يمنعهن من السياقة على الرغم من استمرار اعتراضات البعض على هذا الإجراء .

ومن جانبها أفسحت القيادة الرشيدة المجال أمام المرأة البحرينية منذ سنوات طويلة من أجل المشاركة واثبات وجودها في المجتمع وانطلاقا من ذلك استطاعت المرأة ترسيخ حضورها في الحياة العامة سواء كان ذلك في مجالات العمل الحكومية كالتعليم والصحة وغيرها أو العمل في القطاع الخاص أو العمل التطوعي من خلال تأسيس وتفعيل أنشطة الجمعيات النسائية ووصولا إلى المشاركة السياسية ترشحا وتصويتا كما استطاعت المرأة أن تتبوأ مناصب عليا بتوليها حقائب وزارية وعملها كقاضية وسفيرة ومع تولى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة مقاليد الحكم في مملكة البحرين في مارس ١٩٩٩م وإطلاقه المشروع الإصلاحي الشامل زاد الاهتمام بقضايا المرأة بصفة خاصة وجسدت ذلك المادة الأولى من دستور مملكة البحرين التي نصت على أن للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشيح.

وقد حصلت المرأة البحرينية على جملة من الحقوق التي ميزتها عن الأخريات في المنطقة في جميع الميادين وترتب على ذلك تعيين ٦ نساء بمجلس الشورى من بين ٤٠ عضوا وتعيين سفيرة للبحرين في فرنسا ووزيرة للصحة وأخرى للتنمية الاجتماعية وكذلك تعيين الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة برتبة وزيرة وتعيين رئيسة لجامعة البحرين كما أن هناك أربع سيدات برتبة وكيل مساعد وما يقارب ٢٥ سيدة يشغلن منصب مدير عام في القطاع الحكومي غالبيتهن في مجال التعليم والصحة والداخلية.

كما يعد ترشيح مملكة البحرين للشيخة هيا بنت راشد ال خليفة لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة دليلا واضحا على المكانة والثقة التي حازتها المرأة البحرينية.

وأظهر تقرير صادر عن الجهاز المركزي للمعلومات أخيرا نموا في مشاركة المرأة في سوق العمل بمعدل ٥٫٧ بالمائة سنويا خلال العقود الثلاث الماضية.

واعتبر التقرير أن المشاركة السياسية من أبرز وأهم الحقوق التي استطاعت المرأة البحرينية أن تحصل عليها كما تضاعف معدل النشاط الاقتصادي العام للمرأة البحرينية ٥ مرات خلال العقود الثلاثة الماضية وكانت أهم خطوة اتخذتها القيادة الرشيدة لدعم وتعزيز دور المرأة البحرينية في التنمية السياسية هي صدور الأمر الاميرى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١م بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت طبراهيم ال خليفة قرينة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى ليختص بوضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمرأة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة البحرينية. وتعد الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية من أبرز منجازات المجلس الأعلى للمرأة والتي اعتمدها جلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة كدليل لعمل المجلس واستكمالا لمسيرة المرأة البحرينية المتميزة والرائدة ووجه جلالته مختلف الجهات الحكومية والمدنية لدعم تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية الأولى من نوعها في تاريخ البلاد سعيا لتحقيق الهدف المنشود وهو أن تأخذ المرأة البحرينية دورها كاملا مع الرجل كشريك مؤهل وجدير ببناء الأسرة والمجتمع والدولة وصولا إلى إشراكها في مواقع اتخاذ القرار في بناء مملكة البحرين الحديثة.

أما عن مطالب المرأة البحرينية من نواب ٢٠٠٦ فقد كشف عنها استطلاع رأي عام أعدته الباحثة منى داود أخصائية تنمية موارد بشرية بمركز البديل للتدريب و الاستشارات على عينة مكونة من ١٠٠ امرأة في مملكة البحرين ممن تزيد أعمارهم عن ٢٠ عاما أن التقاعد المبكر للمرأة يعد أهم القضايا التي تتطلع إليها المرأة البحرينية ليتبناها المجلس المنتخب المقبل بنسبة ٤٠ بالمائة ممن شملهم الاستطلاع .

فيما جاء تحسين مستوى المعيشة في مرتبة ثانية بنسبة ٣٠ بالمائة وحل إصدار قانون الأحوال الشخصية في مرتبة ثالثة بنسبة ١٥ بالمائة وحصلت قضية حضانة الأولاد على المرتبة الرابعة بنسبة ١٠ بالمائة واستحوذت قضية تقليل ساعات العمل للمرأة على المرتبة الخامسة بنسبة ٥ بالمائة .كما أظهر الاستطلاع من جهة ثانية أن تحسين مستوى المعيشة يأتي في المرتبة الأولى بنسبة ٣٥ بالمائة بين القضايا الملحة التي يجب أن يتبناها المجلس المقبل في سنته الأولى من وجهة نظر المرأة وحلت قضايا الصحة في مرتبة ثانية بنسبة ٣٠ بالمائة فيما حاز التعليم على المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠ بالمائة وجاءت قضية رفع مستوى الراتب التقاعدي في المرتبة الرابعة بنسبة ١٠ بالمائة ونالت قضية الترفية العائلي على النسبة الأقل بين القضايا الملحة بالنسبة للمرأة بنسبة ٥ بالمائة . الا أن هناك مطالب أخرى للمرأة البحرينية لا تقل أهمية عن سابقتها تحملها للنواب القادمين وقد رصدتها وكالة أنباء البحرين من خلال استطلاعها لأراء عدد من المواطنات وتتمثل في تقليل فجوة الأجور بين المرأة والرجل في بعض المهن في القطاع الخاص والمساواة في المزايا بين العاملات في القطاع الخاص ومثيلتهن ممن يعملن في القطاع الحكومي وإنشاء صندوق الزواج للمساعدة في تكاليف الزواج وتعديل قانون الجنسية بما يسمح للام البحرينية المتزوجة من أجنبي بمنح جنسيتها لأبنائها على غرار ما فعلته دول مجاورة في الآونة الأخيرة واقترح بعضهن منح المرأة الحامل أجازة حمل في الشهر الأخير قبل الولادة وذلك مراعاة لظروفها الخاصة ولكن لابد هنا من الإشارة إلى أن كثيرا من الحملات الانتخابية التي تشهدها الساحة البحرينية حاليا تقوم على دغدغة مشاعر المرأة عبر الوعود بتحقيق مطالبها باعتبارها الحصان الرابح في هذه الانتخابات الا أن وعى الناخبة البحرينية بكيفية اختيار المترشح الأكفأ هو ما ستحتكم إليه عند توجيه صوتها لمترشح بعينه .

أخبار متفرقة

اختتام أعمال الدورة الثامنة للجنة السعودية الاسترالية المشتركة

الرياض / واس:
اختتمت مساء أمس أعمال الدورة الثامنة للجنة السعودية الاسترالية المشتركة في مدينة الرياض حيث وقع معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم بن عبدالله يماني ومعالي وزير التجارة وعضو البرلمان الاسترالي / وارن تراس على المحضر الختامي لهذه الدورة والذي تضمن عددا من التوصيات منها التأكيد على رغبة البلدين بتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما.

كما أكدا على تبسيط الاجراءات والأنظمة الرامية إلى تخفيض وقت إجراءات الحصول على التأشيرات وحددت اللجنة فرص التعاون في مختلف المجالات ودعت إلى تشجيع قطاع الأعمال في البلدين للاستثمار في تلك المجالات.

وأبدا الجانبان ارتياحهما لإقامة مجلس الأعمال السعودي الاسترالي المشترك وتقرر ان يتم عقد الدورة التاسعة للجنة المشتركة في استراليا في موعد يتم الاتفاق عليه بين البلدين.

نائب رئيس دولة الإمارات يفتتح معرضا لتكنولوجيا المعلومات

محمد بن راشد يفتتح معرض جيتكس

دبي / وام :
افتتح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي صباح أمس معرض الخليج لتكنولوجيا المعلومات" جيتكس" في دورته السادسة والعشرين الذي يستمر خمسة أيام .

وقام سموه عقب قص الشريط التقليدي بحضور حشد من الشيوخ والوزراء والأعيان والفعاليات الاقتصادية وضيوف البلاد بجولة ميدانية داخل أروقة وردهات المعرض الذي يشغل جميع قاعات مركز دبي التجاري العالمي.

وزارة المواصلات الكويتية وشركة (ايه تي اند تي) توقعان اتفاقية تنهي العديد من القضايا العالقة

واشنطن / (كونا):
وقعت دولة الكويت مع شركة الاتصالات الأمريكية العملاقة (ايه تي اند تي) اتفاقية تنهي العديد من القضايا العالقة بين وزارة المواصلات الكويتية والشركة منذ ثماني سنوات.

ووقع الاتفاقية بالنيابة عن دولة الكويت وزيرة المواصلات الدكتورة معصومة المبارك التي تقوم بزيارة رسمية لواشنطن فيما وقعت نائبة رئيس شركة الخدمات النقل العالمية ادريان سكوت في حفل حضره سفير الكويت لدى واشنطن الشيخ سالم العبد الله الصباح وكبار مسؤولي شركة (ايه تي اند تي).

وقالت وزيرة المواصلات الكويتية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بعد حفل توقيع الاتفاق "اننا اليوم نشهد نهاية عدد من القضايا العالقة بين الطرفين منذ عام ١٩٩٨ وتعد هذه الاتفاقية نقطة تحول ايجابية لكلا الطرفين في مجال خدمات الاتصالات والتعاون المستقبلي مع الشركة".

وبهذه الاتفاقية تضع شركة (ايه تي اند تي) جانبا تحفظاتها السابقة تجاه الفواتير الصادرة عن وزارة المواصلات الكويتية.